مجلة التراث

J-ALT

2018/ Vol:8 N°01

Available online at: http://www.asjp.cerist.dz

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/323

التعليم والتربية الديمقراطية من أجل المواطنة

الدكتورة: **بولقدام سميرة**، جامعة سعيدة، الجزائر.

مجلة التراث، العدد 29 / ديسمبر 2018، المجلد الأول الجزء الثاني.

لتوثيق هذا المقال:

بولقدام سميرة ، التعليم والتربية الديمقراطية من أجل المواطنة، **مجلة التراث**، العدد 29، المجلد الأول، ديسمبر 2018.

تاريخ الإستقبال: 2018/10/21

تاريخ التحكيم: 2018/12/16

تاريخ قبول النشر: 2018/12/29

ملخص :

تعد الحياة الديمقراطية في المؤسسات التربوية منطلق أي محاولة نهوض وإصلاح، فالتربية ترتبط ارتباطا جدليا بالديمقراطية، أين تترجم الديمقراطية في سلوكيات مواطنة واعية إجرائية عملية، إن للمؤسسة التعليمية دورا رئيسيا في هذا المجال، لأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، كلها قيم تكتسب بفعل التربية ومناهجها، فالتربية والديمقراطية متلازمان، ومنه حاولنا من خلال هذا المقال تناول الموضوع من خلال طرح بعض التساؤلات، فما معنى حركة التعليم الديمقراطي، لماذا إتباع أسلوب الديمقراطية في الوسط المدرسي، ما العلاقة بين التعليم والديمقراطية، وما هي آليات تحقيق الديمقراطية في مجال التربية، ما هو واقع الديمقراطية في الوطن العربي، وما هي المشاكل التي تواجه الديمقراطية التربوية في الوطن العربي، هذا ما سوف نحاول الإجابة عنه في هذا المقال.

الكلمات المفتاحية :

التربية الديمقراطية، التعليم الديمقراطي، الوسط المدرسي، التربية والمواطنة، الوطن العربي .

Summary:

Democracy in educational institutions is the starting point of any attempt to rise and reform. Education is controversially linked to democracy. Where democracy is translated into practical, practical and practical citizenship. The educational institution plays a major role in this field. The principles of democracy, human rights and political pluralism are all values of education. And its methods, education and democracy are linked, and from this article we tried to address the issue by asking some questions, what is the meaning of the democratic education movement, why follow the method of democracy in the school, what is the relationship between education and democracy E, and what are the mechanisms to achieve democracy in the field of education, what is the reality of democracy in the Arab world, and what are the problems facing the educational democracy in the Arab world, this is what we will try to answer in this article, to conclude by asking some of the proposals to achieve an educational democratic society.

Keywords:

education of democracy, democratic education, college, education and citizenship, the Arab world.

مقدمة:

يعتبر موضوع التربية الديمقراطية من أهم القضايا الفكرية والسياسية في العالم المعاصر، نتيجة التطورات على جميع الأصعدة التكنولوجيا والتقنية والسياسية والاجتماعية وحتى التربوية، وقد يرجع الفضل في ظهور التعليم الديمقراطي إلى الفيلسوف الانجليزي جون لوك، حيث نشر سنة 1693م كتابه Somme Thou hts Concerning Education "بعض الأفكار المتعلقة بالتعليم"، كما تناولت عدة دراسات علاقة التربية بالديمقراطية، فمن أهمها الكتاب الأمريكي لجون ديوي والمعنون "بالديمقراطية والتربية"، والذي نشره سنة 1916م أين يتناول الكتاب في مجمله فلسفة التربية وتطبيقاتها، كما صدر كتاب بعنوان "الدين والتربية والديمقراطية " سنة 1997م، أشرف عليه كل من ميشلين ميلو وفرناند ويلي، إضافة إلى كتب ومؤلفات عديدة أين خصصت للتربية والديمقراطية بعض الفصول كالباحث غي آفانزيني في كتابه الذي نشره سنة 1975م بعنوان" الجمود والتجديد في التربية المدرسية"، حيث أثبت في القسم الثالث فصلا سماه" التربية الحديثة والديمقراطية الحرة ".

فالمتفق عليه أن التربية تعتبر عنصرا أساسيا من عناصر السيادة والتقدم، ومنه باتت المؤسسات المدرسية معنية اليوم أكثر من أي وقت مضى بالعمل على بناء ثقافة ديمقراطية، فالمجتمع أصبح معني بتحليل هذه المؤسسة، والكشف العلمي عن مختلف التكوينات الفكرية والأيديولوجية التي تنتجها، لأن إعادة النظر في وظائف المدرسة وأدوارها الفكرية يشكل اليوم قضية سياسية ومجتمعية هامة، إن علاقة التربية بالديمقراطية علاقة جدلية ووثيقة، إذ لا يمكن الحديث عن التربية والتعليم في غياب الحريات الخاصة والعامة وانعدام الديمقراطية الحقيقية القائمة على المساواة وتكافؤ الفرص والمبنية أيضا على العدالة الاجتماعية والإيمان بالاختلاف وشرعية التعدد، ولا يمكن الحديث كذلك عن الديمقراطية في غياب تربية حقيقية وتعليم بناء وهادف يتسم بالجودة والإبداع والابتكار وتكوين الكفاءات المنتجة، ويحترم المواهب ويقدر الفاعلين التربويين والمتعلمين المتفانين في البحث والاستكشاف والتنقيب العلمي والمعرفي .

ومنه، فالتربية والديمقراطية متلازمان فلا تربية بلا ديمقراطية، ولا ديمقراطية بلا تربية

1–**حركة التعليم الديمقراطي**: حركة التعليم الديمقراطي Democratic Education عبارة عن حركة عالمية تتعلق باتخاذ القرارات للطلبة لتشغيل المدارس الخاصة بهم، ففي مؤتمر التعليم الديمقراطي الدولي IDEC سنة 2005 م وافق المشاركون على البيان التالي:

- تحديد كيف ومتى وماذا وأين، ومع من يتعلمون .
- يمكنهم المشاركة بشكل متساوٍ في عملية اتخاذ القرارات فيما يتعلق بكيفية إدارة المؤسسات التي يتبعونها، على وجه الخصوص، المدارس التي يتعلمون بها، والقواعد والعقوبات التي تكون ضرورية، إن وجدت .

وتعد شبكة التعليم الديمقراطي الدولية IDEN مفتوحة أمام أي مدرسة تتحلى بالمثل التالية[1] :

- احترام الأطفال والثقة بهم .

- المساواة في الحالة بين الأطفال والكبار .
- مشاركة المسئولية .
- حرية اختيار الأنشطة .
- الإدارة الديمقراطية من خلال الأطفال والموظفين معًا، دون الرجوع إلى أي دليل أو نظام مفروض

من جهة أخرى يوجد ركيزتان للتعليم الديمقراطي هما التعليم المحدد ذاتيًا، ومجتمع التعليم القائم على المساواة والاحترام المتبادل .

2– **أسباب نهج أسلوب الديمقراطية في الوسط المدرسي**: تعزز الديمقراطية كلا من التربية والتنشئة الاجتماعية، لكن ذلك لا يتحقق بإصدار الشعارات أو الحديث عن الموضوع في وسائل الإعلام بل يتحقق بالتطبيق، فالمفاهيم الديمقراطية تبقى مجرد شعارات إذا لم تقترن بالعمل الميداني والواقعي، من جهة أخرى يساهم النمط الديمقراطي في إظهار قدرات أفراد هيئة التدريس، ويبرز مواهبهم واستعداداتهم.

إذن ترتبط التربية بالديمقراطية ارتباطا وثيقا، فالعلاقات بين الإدارة والتلميذ وبين المدرسة والمجتمع تتكيف بالأسلوب الذي يميز هذه العلاقات، لذا ضرورة توافر الأسلوب الديمقراطي في الإدارة المدرسية يحتاج خلق طريقة ناجحة لتحقيق الأسلوب الديمقراطي من خلال الأفراد الذين يقدرون المسؤولية .

و منه كيف يرتبط التعليم بالديمقراطية؟

3– العلاقة بين التعليم والديمقراطية: تركز البلدان الديمقراطية ومنها فنلندا و الدنمرك وكوريا الجنوبية، تعليم الطلاب المهارات والقيم، والتي تعتبر نقطة مهمة لبلوغ العملية الديمقراطية وتؤثر في الطلاب من حيث استعداداتهم للمشاركة المدنية والسياسية، من خلال تشجّع هذه البرامج لبعض السلوكيات كالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية والفعالية الشخصية، وتوفر للطلاب فرصاً لممارسة المهارات المدنية مثل حل المشكلات، التعاون، بناء التوافق في الآراء، التواصل مع المسئولين الحكوميين حول قضايا مثيرة للاهتمام، فباكتسابهم هذه المعارف والمهارات ،يصبح من المرجَّح للطلاب أن يخدموا مجمعهم [2] ، من جهة أخرى يركز التعليم الديمقراطي على التربية من أجل المواطنة، فالتربية من أجل المواطنة هي صلب عملية تدريس الطلاب المهارات المطلوبة للنجاح في بيئة عالمية علمية وديمقراطية، فالمفهوم يشمل جانبين هما التربية حول المواطنة والتربية من خلال المواطنة.

–أين التربية حول المواطنة: تمثل الحد الأدنى من دروس التربية المدنية التي توفِّر معرفة وفهم حول التاريخ والسياسة، لان التربية من خلال المواطنة تمنح الطلاب خبرة عملية في العملية الديمقراطية ،وتعلّمهم من خلال المشاركة في الأنشطة المدنية داخل المدرسة، مثل التصويت لمجلس المدرسة وخارج المدرسة، والانضمام إلى جماعة بيئية في المجتمع .

-أما التربية من أجل المواطنة :تغطي أهداف هاتين المقاربتين، وبما أنها تستهدف إضافة إلى ذلك القيم والميول الفردية، فإنها ترتبط مع تجربة الطلاب الكاملة في المدارس،هذه القيم تعزّز الأهداف الوطنية الأكثر شيوعاً للتربية المواطنة في كثير من البلدان: تطوير قدرات الفرد وتعزيز تكافؤ الفرص وقيمة المواطنة [3].

4- آليات تحقيق الديمقراطية في مجال التربية:

حتى نحقق للمتعلم ليصبح ديمقراطيا في تصرفاته وسلوكياته مع كل أفراد أسرته ومجتمعه ووطنه وأمته بدون استثناء، يمكن إتباع مجموعة من الآليات التطبيقية تساعد على تحقيق الديمقراطية داخل مؤسساتنا التربوية، وحتى نقلها بعد ذلك إلى المجتمع ويمكن تلخيص هذه الآليات الإجرائية والعملية في النقاط التالية:

•ديناميكية الجماعات: تقنية ديناميكية الجماعات هي طريقة مهمة في علاج الكثير من الظواهر النفسية الشعورية واللاشعورية لدى المتعلم، فهي تقنية تنشيطية هامة يمكن الاستعانة بها أثناء العملية التعليمية ،وطريقة فعالة في التنشيط التربوي والفني وإجراء منهجي للتحكم في التنظيم الذاتي للمؤسسة، فهي تحقق ديمقراطية التعلم وخلق مواطن صالح وشخصية متوازنة سوية سيكولوجيا واجتماعيا [4]، تطبق طريقة ديناميكية الجماعة بدمج المتعلم داخل جماعات تربوية ضمن الفصل الدراسي من أجل معالجته نفسيا واجتماعيا، عن طريق تطهيره وتربيته على الفكر الديمقراطي من خلال التعامل الشفاف الواضح والتعامل الصادق والمعايشة الحقيقية لمشاكل المدرسة والمجتمع والأسرة على حد سواء، ولابد أن يكون للجماعة أيضا قائد يوزع الأدوار، ويشرف على تنظيم الجماعة، ويسهر على تنظيمها ومآلها ويتحمل مسؤولياتها الجسيمة، على أن يحدد القائد بطريقة انتخابية ديمقراطية يتولى السلطة لفترة معينة ليتولاها قائد ديمقراطي آخر.

• السيكودراما: يعرف أيضا بطريقة لعب الأدوار أو المسرح المدرسي من أهم التقنيات في مجال تنشيط الجماعة وتفعيلها، عبارة عن طريقة مسرحية يعتمد فيها الفرد على القيام بمجموعة من الأدوار المسرحية التي يبرز فيها طاقاته ومواهبه ويعبر عن مكبوتاته وطاقاته الدفينة قصد الانتقال من مرحلة الانكماش والعقد النفسية إلى المرحلة النفسية السوية والتوازن النفسي والاجتماعي، من أجل بناء ذاته وأسرته ومجتمعه وأمته بطريقة ديمقراطية قائمة على العطاء والعمل والإنتاجية والمر دودية [5].

فعن طريق السيكودراما نساعد المتعلم على الظهور والتفتح والنمو السيكولوجي ليكون قادرا على التعلم وتقبل المعارف وتلقيها بشكل علمي سليم، حيث نخرجه من قمقم الانكماش والضياع والاستلاب، ونحرره من بوتقة الاغتراب الذاتي والمكاني لننقله إلى عالم سعيد قوامه الحرية والمساواة والديمقراطية الاجتماعية حيث يتحقق فيه تكافؤ الفرص والعيش الكريم، وعليه لا يمكن أن ينتقل إلى عالم الديمقراطية حتى نحرره نفسيا وجسديا وذهنيا من عقده الموروثة والمكتسبة كالخوف والجزع والقلق والانكماش والانطواء والخجل والانعزال المميت.

•البيداغوجيا الإبداعية: تقوم النظرية الإبداعية التربوية على مجموعة من الأسس والمرتكزات، أهمها السعي الدائم وراء التحديث والتجديد وتفادي التكرار ولن تتحقق هذه الحداثة إلا بالتعلم الذاتي وتطبيق البيداغوجيا اللاتوجيهية، بمعنى أن البيداغوجيا الإبداعية لن تنجح في الدول التي تحتكم إلى القوة والحديد وتقوم على نظام ديكتاتوريا مستبدا، لأن الثقافة

الإبداعية هي ثقافة تغييريه راديكالية ضد أنظمة التسلط والقهر، فمن الشروط التي تستوجبها النظرية الإبداعية الاحتكام الدائم إلى الجودة الحقيقية كما وكيفا، والتي لا يمكن الحصول عليها إلا بتخليق المتعلم والمواطن والمجتمع بصفة عامة [6] من جهة أخرى ترفض النظرية الإبداعية التقليد والمحاكاة والاتكال على الآخرين واستيراد كل ما هو جاهز، واستبدال كل ذلك بالتخطيط العقلاني وإنتاج الأفكار والنظريات عن طريق التفكير في الحاضر والمستقبل، وتمثل التوجهات البرجماتية العملية المفيدة، ولكن بشرط تخليقها لمصلحة الإنسان بصفة عامة.

•الفكر التعاوني والاشتغال في فريق جماعي: يعد الفكر التعاوني من أهم الآليات لتحقيق الديمقراطية التربوية الحقيقية، من خلال استعمل مجموعة من الوسائل التنشيطية لزرع الفكر التعاوني كاستخدام المطبعة، والتراسل، النصوص الحرة، التحقيقات الخارجية، الاستهداء بالعمل الجماعي، تأسيس التعاونيات المدرسية، إنشاء جريدة الأطفال، والاعتماد على التسيير الجماعي، تنظيم خزانة العمل، لأن الاشتغال في فريق تربوي داخل جماعة معينة يساعد التلميذ على التفتح والنمو واكتساب المعارف والتجارب لدى الغير، كما يبعده عن كثير من التصرفات الشائنة ويجنبه أيضا الصفات السلبية كالانكماش والانعزالية والانطواء والإحساس بالخوف والنقص والدونية ويساعده على التخلص من الأنانية وحب الذات، ولا يمكن للدول أن تحقق التقدم والازدهار إلا إذا اشتغلت في إطار فريق جماعي كما في الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، فبيداغوجية الفكر التعاوني من أسس تحقيق التعليم الديمقراطي وتحديث التعليم ودمقرطة التربية والمجتمع على حد سواء، لأنها تزيل الفوارق الاجتماعية وتذيب كل التمايزات اللونية واللغوية والطبقية، لابد من دفع المتعلم لينصهر داخل الجماعة ليكتسب سلوكيات جماعية ويتعود على الفكر الاشتراكي العملي من خلال تدريب طاقته الجسدية والعقلية على تحقيق المردوديه والإنتاجية كما يقول "أنطون مكارينكو"، انه يجب تعويد تلاميذ الفصل على العمل الحر داخل جماعات متجانسة من حيث السن والمستوى الدراسي، وأن نخلق فرص للعمل الجماعي من أجل بناء مجتمع ديمقراطي مبدع ومزدهر، لمحو القيم السلبية والحد من المشاعر الفردية السيئة .

•تقنية التنشيط التربوي: للتنشيط أهمية كبرى في مجال التربية والتعليم لكونه يرفع من المردودية الثقافية وتحصيل المتمدرس، فيساهم في خفض السلوكيات العدوانية والقضاء على التصرفات الشاذة للطلاب، كما يحارب الهيمنة البيداغوجية المتمثلة في الإلقاء والتلقين، ويعمل على خلق روح الإبداع والميل نحو المشاركة الجماعية والاشتغال في فريق تربوي .

ويمكن عبر عملية التنشيط الفردي والجماعي إخراج المؤسسة التعليمية من طابعها العسكري الجامد القاتم القائم على الانضباط والالتزام والتأديب والعقاب إلى مؤسسة بيداغوجية إيجابية فعالة صالحة ومواطنة يشعر فيها التلاميذ والمدرسون بالسعادة والطمأنينة والمودة والمحبة، ويساهم الكل فيها بشكل جماعي في بنائها ذهنيا ووجدانيا وحركيا عن طريق خلق الأنشطة الأدبية والفنية والعلمية والتقنية والرياضية، يندمج فيها التلاميذ والأساتذة ورجال الإدارة وجمعيات الآباء ومجلس التدبير والمجتمع المدني .

•تفعيل الحياة المدرسية: تعمل الحياة المدرسية على خلق مجتمع ديمقراطي منفتح وواع ومزدهر داخل المؤسسات التعليمية والفضاء التربوي، وتقوم أيضا على خفض الصراع الشعوري واللاشعوري والقضاء على الفوارق الطبقية والحد من كل أسباب

تأجيج الصراع وتنامي الحقد الاجتماعي ،خاصة وأن الحياة المدرسية هي مؤسسة تربوية تعليمية نشيطة فاعلة وفعالة تعمل على ربط المؤسسة بالمجتمع، وتوفر حياة مفعمة بالسعادة والأمل والطمأنينة والسعادة، وتحقق الأمان والحرية الحقيقية للجميع، وتسعى إلى تكريس ثقافة المواطنة الصالحة في إطار احترام حقوق المتعلم الإنسان داخل فضاء المؤسسة وتطبيق المساواة الحقيقية وإرساء قانون العدالة المؤسساتية وفتح باب مبدأ تكافؤ الفرص على مصراعيه أمام الجميع بدون تمييز عرقي أو لغوي أو طبقي أو اجتماعي، فالكل أمام قانون المؤسسة سواسية كأسنان المشط الواحد، ومنه فلا قيمة للرأسمال المالي أو المادي في هذا الفضاء المؤسساتي أمام قوة الرأسمال الثقافي الذي يعد معيار التفوق والنجاح والحصول على المستقبل الزاهر، فالديمقراطية لا يمكن تجسيدها على أرض الواقع إلا إذا تحققت في مدرسة ترتكز على مقومات إيجابية .

•تطبيق البيداغوجيا الفارقية :البيداغوجيا الفارقية من أهم الوسائل الإجرائية في مجال التربية والتعليم لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية، من أهم الآليات العملية لتحقيق الديمقراطية التربوية والتي تعمل فعلا على الحد من ظاهرة الصراع المتعدد داخل الفضاء التربوي تطبيق البيداغوجيا الفارقية لمحو الفوارق المعرفية والقضاء على الفشل الدراسي والحفاظ على مستوى الذكاء الدراسي الموحد قصد تحقيق النتائج المرجوة من بيداغوجيا الكفايات، ويعرف لوي لوگران البيداغوجيا الفارقية بأنها طريقة تربوية تعتمد على مجموعة من الوسائل التعليمة قصد إعانة الأطفال المختلفين في العمر والقدرات والسلوكات والمنتمين إلى فصل واحد، من الوصول بطرق مختلفة إلى نفس الأهداف، بمعنى مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب، ولذلك يجب أن يتعرف المعلم على الخصائص الفردية لتلاميذ الفصل الدراسي من حيث مستوى تطورهم الذهني والوجداني والاجتماعي ،واستعداداتهم للتعليم المدرسي فيمكن من خلال هذه التقنية للمربين بتقسيم تلاميذ الفصل الواحد إلى مجموعات صغيرة متجانسة، ثم يطلب من كل فريق القيام بمهمة تتلاءم مع صفاته المميزة وذلك في إطار عقد تعليمي يربط المعلم بتلاميذه .

•**دمقرطة التعليم**: ويمكن تحقيق دمقرطة التعليم عن طريق تحقيق مفهوم تكافؤ الفرص الذي صار شعارا جميع الشعوب سواء أكانت متقدمة أم نامية منذ 1948م مع تبني هيئة الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المتضمن لمادتين أساسيتين:" لكل شخص الحق في التربية والتعليم اللذين يجب أن يكونا مجانيين على الأقل فيما يخص المرحلة الابتدائية والتربية الأساسية، ولكل شخص الحق بالمشاركة بحرية في الحياة الثقافية للمجموعة "،فهاتان المادتان تشيران إلى الحق في التربية والتعليم للجميع .

هذه الآلية تساعد على تفادي مدرسة الفوارق الطبقية والاختلال الاجتماعي، ويطلق هذا المفهوم على العملية التي يتم بموجبها توفير الموارد البشرية والمادية والمالية الضرورية داخل الوسط المدرسي لنقل المعارف إلى أكبر عدد ممكن من الأشخاص، يضاف إلى ذلك اقتناع السياسة التربوية واعتراف بما يترتب عن هذا التوجيه .

وعليه دمقرطة التعليم هي خطوة أولى ومرحلة ضرورية لدمقرطة الأسرة والمجتمع والسياسية على حد سواء من أجل الرفع بالوطن والأمة إلى مصاف الدول والأمم المحترمة والمزدهرة على جميع المستويات والأصعدة[7] .

•**الاسترشاد بالطرق الفعالة:** تعتبر الطرق الفعالة من أهم التقنيات والآليات الإجرائية لتحقيق الديمقراطية الحقيقية ولاسيما أنها من مقومات التربية الحديثة والمعاصرة في الغرب، ظهرت هذه الطرق الفعالة في أوربا في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على يد كل من ماريا مونتيسوري، جون ديوي، كلاباريد وكرشنشتاير، فرينيه وكارل روجرز، مكارنكو وريبول، فيريير، جان بياجيه[8] حيث تعتمد هذه الطرق الفعالة الحديثة على عدة مبادئ أساسية ألا منها: اللعب، تعلم الحياة عن طريق الحياة، التعلم الذاتي والحرية، المنفعة العملية، تفتح الشخصية، الاعتماد على السيكولوجيا الحديثة، الاستهداء بالفكر التعاوني والتسيير الذاتي، تطبيق اللاتوجيهية، ودمقرطة التربية والتعليم.هذا ويؤكد أصحاب الطرق الفعالة الحديثة رفضهم القاطع للنزعة التسلطية والتلقينية مع ضرورة تدعيم ولادة مجتمع ديمقراطي، مادامت المدرسة التقليدية لا تحقق الكيان الشخصي ولا الدمج الاجتماعي ،بل تؤدي على العكس إلى تمييع المجتمع وقيام النزعة الفردية الأنانية .

• **التربية على حقوق الإنسان والمواطنة:** تعد التربية على حقوق الإنسان والمواطنة من أهم الآليات لتفعيل الديمقراطية الحقيقية ،فتعريف المتعلم بحقوقه وواجباته تجعله يعرف ماله وما عليه، وتدفعه للتحلي بروح المواطنة والتسامح والتعايش مع الآخرين مع نبذ الإرهاب والإقصاء والتطرف، وقد أرست المجتمعات الليبرالية اليوم مجموعة من الحقوق الكونية التي اعترفت بها هيئة الأمم المتحدة وسطرتها في مواثيق تشريعية مدنية واجتماعية وثقافية واقتصادية وإنسانية وجعلت الإنسان فوق الطبيعة ،كما دافعت عن كرامته وأنفته وطبيعته البشرية، بل اهتمت أيضا بحقوق الطفل السوي واللاجئ والمعاق في نفس الوقت الذي اعترفت فيه بحقوق الكبار والمسنين والمدنيين في حالتي السلم والحرب على حد سواء[9] وهكذا، نجد وزارة التربية والتعليم ببعض الدول تقوم بتعليم الطلبة مبادئ حقوق الإنسان ومجمل المعاهدات والمواثيق الحقوقية التي سطرتها هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية إبان القرن العشري، فاعتبرت المدرسة التربوية الفضاء المناسب لتلقين الخبرات المرتبطة بحقوق الإنسان، وسارعت الدول الغربية والعربية على حد سواء إلى الاهتمام بحقوق الطفل والمبادرة إلى إنشاء برلمان الطفل ليعبر فيه الصغار عن مشاكلهم وانشغالاتهم ويقدمون فيه اقتراحاتهم وتوصياتهم .

وعليه، فاختيار الديمقراطية كنهج في تدبير الشأن السياسي وكممارسة وتربية أصبح اختيارا أساسيا وضروريا ، بل وأصبح معيارا للاندماج في المجتمع الدولي ،وأي مساس به أو خروج عن مبادئه أو خرق لسلوكياته يكون كل ذلك مدعاة للتنديد والعزل والإقصاء فكل دولة تعترض ذلك ،يعني استحالة أن تحقق تنميتها وارتقاءها والاستفادة مما يتيحه التضامن الدولي.

ومنه فان التنشئة الثقافية وحفظ حقوق الإنسان من أهم السبل الحقيقية لتفعيل الديمقراطية المجتمعية والتربوية.

5– **واقع الديمقراطية في الوطن العربي:** لا يزال التدريس في معظم الدول العربية توجيهياً، لا يشجع التفكير التحليلي الحر ،فالبلدان العربية تعاني من نقص في المعلمين المؤهلين، وفرصهم في الإنماء المهني محدودة ،فمعظم نظم التعليم العربية لا توفر للطلاب المنافسة في مجتمع اليوم العالمي الديمقراطي، فهماك اختلافات كبيرة بين البلدان العربية وداخل كل بلد عربي (مثل الاختلافات بين المناطق الحضرية والريفية) بعض المدارس في عدد من الدول العربية مثل مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة تقدّم تعليماً عالي الجودة ذا نوعية عالمية، مع ذلك ،فإن جميع نظم التعليم في العالم العربي تقريباً تعاني من عيوب كبيرة، ولاسيما في ما يتعلق بالحوكمة والمعلمين[10]، فالتعليم الجيد يتطلب حكماً رشيداً، لكن ذلك غير موجود في

المنطقة على مستوى الحكومة المركزية والمدرسة المحلية، وزارات التربية والتعليم تضطلع بدور مركزي للغاية، ولا تزال تخضع لسيطرة نظم الإدارة السلطوية، يضاف إلى ذلك، تفتقر معظم الوزارات إلى الرؤية والتخطيط الإستراتيجي المناسب ،والوحدات الإشرافية ذات الكفاءة والموارد البشرية المختصة، وبما أنهم يعملون في ظل ظروف غير مواتية للتطور، فإن الأشخاص الذين يقودون أي مبادرات جديدة سوف يواجهون مجموعة من العقبات البيروقراطية، بما في ذلك الموظفين غير الأكفاء، والذين يعتبر الكثيرون منهم فاسدين، ومقاومين للتغيير أو غير مهتمين وقد سبب هذا الواقع التربوي الصعب في ظهور النظام التربوي الأوتوقراطي الذي يستند إلى لغة القمع والقهر والتخفي مدنيا وراء قناع الديكتاتورية العسكرية التي لا تعرف غير خطاب التأديب والزجر واستخدام العنف الرمزي ولو ضد الأطفال الأبرياء، مما يولد في نفوس الناشئة قيما سلبية ومشاعر الحقد والكراهية والخوف والانكماش وعدم القدرة على المغامرة والتخيل والابتكار والإبداع لانعدام الحرية والديمقراطية الحقيقية والمساواة الاجتماعية .

فكان من نتائج هذا الضغط السياسي ظهور جيل من الشباب اليافعين الذين تمردوا عن الأسرة والمدرسة والمجتمع، وحملوا مشعل الثورة والتغريب وتخريب منشآت الدولة من أنابيب الماء وحنفياته و مصابيح كهربائية وإتلاف كل ما تملكه المؤسسات التعليمية، وتكسير المقاعد وتشويه الجدران ،والتغيب بكثرة عن المدرسة التي تحولت إلى سجن كئيب، وفي الأخير يترك المتعلم المدرسة مبكرا ،فينقطع عما فيها بسبب تعسف الطاقم التربوي ناهيك عن ضآلة فرص الشغل وضبابية المستقبل.

بذلك وصلت المدرسة في الوطن العربي إلى آفاقها المسدودة ،يعكس المأساة وصراع الأجيال والصراع الاجتماعي والتفاوت الطبقي لأن النظام التربوي العربي يتطابق كل التطابق مع المجتمع الطبقي، فيترتب عن هذا، أن المدرسة العربية هي مدرسة غير ديمقراطية أما التعليم العمومي والتعليم الخصوصي والتعليم الفكري والتعليم المهني سوى تعبير عن تكريس التفاوت الاجتماعي وتحويل المؤسسة التربوية إلى فضاء للتمييز اللغوي والعنصري ومكان للصراع الاجتماعي والتناحر الطبقي والتمايز اللغوي[11].

إن النظام المدرسي وهو أحد أجهزة الدولة الإيديولوجية هو الذي يؤمن بنجاعة استنساخ روابط الإنتاج عن طريق وجود مستويات من التأهيل الدراسي تتجاوب مع تقسيم العمل، وعن طريق ممارسة الإخضاع للإيديولوجيا السائدة، إن المسالك الموجودة في المدرسة هي انعكاس لتقسيم المجتمع إلى طبقات، وغايتها الإبقاء على الروابط الطبقية، فيمكن أن نذكر هنا فنظرية موت المدرسة" لكوي أفانزيني"، وهي في الحقيقة نظرية تأثرت تأثرا كبيرا بالعوامل الجغرافية التي أحاطت بها والتي قد تجعل منها نظرية صالحة لبلدان أمريكا اللاتينية، غريبة كل الغرابة عن المنطق التربوي للغرب، لاسيما أننا نجد فيها بعض التساؤلات التي تؤيد مثل هذا التفسير الذي يقصرها على بلدان بعينها، تقول بأن المدرسة ملائمة للعصر الصناعي وأنها من إرث هو مخلفاته، وينبغي أن تشجب فقط في البلدان المتخلفة حيث لا تستطيع أن توفر الانطلاقة اللازمة لها وحيث يكون حذفها شرطا لازما لحذف الاستعمار والقضاء عليه[12]، على أنه في أحيان أخرى يطلق أحكاما تنادي بالقضاء عليها قضاء جذريا ويرى فيها مؤسسة بالية أنى كانت، إن واقع الديمقراطية في مدارسنا التربوية يرثى له بسبب عدم وجود الديمقراطية وانعدام فلسفة التسيير الذاتي و اللاتوجيهية وغياب منظومة حقوق الإنسان ممارسة وسلوكا بسبب غياب الديمقراطية في

المجتمع على معظم نظم التعليم العربية لا تعد الطلاب للمنافسة في مجتمع اليوم العالمي الديمقراطي، بطبيعة الحال، هناك اختلافات كبيرة بين البلدان العربية وداخل كل بلد عربي –كما ذكرنا سابقا–

6– المشاكل التي تواجه الديمقراطية التربوية في الوطن العربي:

لن تتحقق الديمقراطية إلا في مجتمعات الحرية والإبداع التي تؤمن بالعمل وفكرة التناوب وشرعية الاختلاف ومنطق التغاير، يستفيد منها كل المواطنين بعدالة مع احترام دولة الحق والقانون، وبالتالي يستحيل تحقيق الديمقراطية في مجتمع التخلف والكسل وخمول، أو في مجتمع مازال يحتكم بقوانين الديكتاتورية، وينتهج سياسة الاستبداد والقمع والقهر ضد المواطنين الأبرياء، فأهم العوائق التي تحول دون تطبيق الديمقراطية في الوطن العربي، البيروقراطية والجهل والتخلف والخمول والروتين ورتابة الإدارة وانعدام الخبرة وغياب الكفاءة التربوية والإدارية.

فالديمقراطية الحقيقية ليست –كما قال جون ديوي–[13] مجرد شكل للحكومة، وإنما هي في أساسها أسلوب من الحياة المجتمعية والخبرة المشتركة والمتبادلة، ولا يمكن تحقيق الديمقراطية في نظامنا التربوي إذا كان مبنيا على الإلقاء والحفظ الرتيب وشحذ الذاكرة وتغليف المناهج والبرامج والمقررات بالتفكير الأسطوري وتغليفه بالأفكار السطحية الزائفة، كما لا تتحقق الديمقراطية مع مجتمع ينتشر فيه الفقر والبؤس والحرمان، وبالتالي الديمقراطية الجوهرية لا الشكلية ،سلوك عملي وتطبيق سياسي واجتماعي عام، وهي كذلك مرتبطة بالحرية والمساواة والعدالة والعقلانية والتعايش والتسامح وحب الآخر والتواصل معه بشكل إيجابي وهادف.

خاتمة :

نستخلص مما سبق أن التربية ترتبط ارتباطا جدليا بالديمقراطية، فهي بمثابة السبيل الأوحد لتعليم الديمقراطية، وما أحوجنا اليوم إلى تربية ديمقراطية في وطننا الذي انعدمت فيه المواطنة الحقيقية وتقلصت فيه حقوق الإنسان وتضاءلت فيه العدالة حتى كادت أن تنعدم، من أجل تنشئة أبنائنا على الأخلاق والديمقراطية وعلى ضوء رؤية إبداعية ديمقراطية قائمة على أسس النظام والمسؤولية والانضباط والمواطنة الحقيقية، والعمل على التغيير وبناء الدولة والأمة على معايير الإبداع والإنتاج والابتكار قصد الوصول إلى مستوى دول متقدمة حضاريا وعلميا وتكنولوجيا .

فالديمقراطية في نظامنا التربوي والتعليمي يواجه صعوبات جمة منها التخلف والبيروقراطية والجهل وغياب حقوق الإنسان وغياب المواطنة الحقيقية وإقصاء الكفاءات العاملة، ناهيك عن التعامل بالغش من أجل تحقيق المصالح الشخصية، والتفريط في مقوماتنا الحضارية ومبادئنا الدينية، وتبديد ثرواتنا سفها وتبذيرا، وتهجير طاقاتنا العلمية والأدمغة المتنورة إلى الخارج .

هنا يأتي دور المؤسسة التعليمية التي تلعب دورا رئيسيا في هذا المجال، انطلاقا من انفتاحها على الحياة السياسية للمجتمع في ترسيخ مجموعة من المبادئ والقيم الكفيلة بالنهوض بالمجتمع وبتحديثه سياسيا، فدور المدرسة لم يعد يقتصر على محيطها الداخلي، بل يتعداه إلى جوانب قد تبدو للشخص العادي بعيدة عنها، لكنها في الواقع هي تربتها الأصيلة، لأن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية، كلها قيم تكتسب بفعل التربية ومناهجها، فتنشئة الأفراد على تلك القيم هو السبيل الصحيح للوصول إلى حد المشاركة الفعلية في تسيير شؤون السياسة للمجتمع .

إذن لابد أن يتعود الطفل على السلوك الديمقراطي في أسرته منذ نعومة أظافره ينتقل الى الوسط المدرسي المدرسة في جو مفعم بالحرية والسعادة والأمل والتفاؤل ،لينتقل بعدها إلى المجتمع ليطبق ما تشربه من قيم ديمقراطية عادلة سلوكا وتمثلا وعملا.

الهوامش:

1-غي افانزيني، ترجمةعبد الله عبد الدائم ،الجمود والتجديد في التربية المدرسية ، دار العلم للملايين، الطبعة 1، بيروت، لبنان،1981، ص93 .

2-كريمان بدا، التعلم النشط، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص152-156 .

3-غي افانزيني،المرجع السابق، ص122 .

4- محمد لبيب النجيحي،مقدمة في فلسفة التربية، ط،1، دار النهضة العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان،1992،ص240 .

5 -ايمان عباس الخفاف،التعلم التعاوني، دار النهضة العربية،بيروت،2000 ،ص214 .

6-إيمان عباس الخفاف،المرجع نفسه،ص 71-.80

7- احمد زكريا، صعوبات التعلم لدى عينة من تلاميذ المرحلة الابتدائية، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، ع9 ،2002،ص 69-71.

8- عبد الله الرشدان،علم اجتماع التربية ، دار الشروق للنشر والتوزيع، مصر،2001،ص129.

9-عبد الله الرشدان، المرجع نفسه، ص99.

10 - حامد العبد، علم النفس والتفكير والقدرة ،دار النهضة العربية ،مصر،2002،ص.

33-31 .

11- ايمان عباس الخفاف،المرجع السابق ص277-275 .

12- جروان، فتحي تعليم التفكير، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن،2005،ص59-63 .

13-جروان فتحي، المرجع نفسه،الصفحة نفسها.

كل الحقوق محفوظة